



امر اداري

استناداً للصلاحيات المخولة لنا تقرر...

اشاراً الى كتابنا ذي العدد رك ف ٢٨٠٨ بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١٥ المتضمن: تشكيل لجنة سياسة حرية العمل النقابي والمفاوضة الجماعي في كليتنا لتحقيق اهداف التنمية المستدامة المتمثلة بالهدف (٧-٨-١٠-١٦).. بشأنه: اعتماد السياسة المعدة من قبل اللجنة باشرافنا وتقديم أ.م. فردوس بهنام يشوع/ عضو ارتباط وحدة التنمية المستدامة.

المرفقات:

- نسخة من السياسة.

أ.د. حامد إبراهيم الراشدي

العميد

٢٠٢٥/٧/٢٨

نسخة منه:

- مكتب السيد العميد.
- مكتب السيد معاون العميد للشؤون العلمية.
- شعبة الدراسات والتخطيط مع الاوليات.
- شعبة ضمان الجودة وتقييم الاداء.
- الاقسام العلمية.
- شعبة الاعلام.
- وحدة الشؤون العلمية.
- فريق التنمية المستدامة.
- الصادرة.

فردوس ٢٠٢٥



جامعة الموصل – كلية الفنون الجميلة



الإشراف

أ.د. حامد إبراهيم الراشدي

عميد كلية الفنون الجميلة

إعداد

اللجنة المركزية

تقديم

أ.م. فردوس بهنام يشوع

عضو ارتباط وحدة التنمية المستدامة – كلية الفنون الجميلة





٢٧٢

امر اداري

استنادا للصلاحيات المخولة لنا ولمقتضيات المصلحة العامة واستكمالاً لمتطلبات العمل العلمي والاداري وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة المتمثلة بالهدف (٧-٨-١٠-١٦) **تقرر.....**
تشكيل لجنة من الذوات المدرجة اسماؤهم ادناه ...

لجنة سياسة حرية العمل النقابي والمفاوضة الجماعية			
ت	الاسم	المنصب الاداري او مكان العمل	الصفة في اللجنة
١	م.د. عمر فواز جبار	معاون العميد للشؤون العلمية	رئيساً
٢	أ.م.د. عقيل ماجد حامد	رئيس قسم الفنون المسرحية	عضواً
٣	أ.م.د. عمر محمد جنداري	تدريسي	عضواً
٤	أ.م.د. طه صالح خلف	مسؤول الشعبة القانونية	عضواً

أ.د. حامد ابراهيم الراشدي

العميد

٢٠٢٥ / ٧ / ١٥

الاستاذة الدكتورة
م.د. فاضلة الجبوري
معاون العميد للشؤون الادارية
٢٠٢٥ / ٧ / ١٥

نسخة منه الى

مكتب السيد العميد ... للعلم مع التقدير.
مكتب السيد معاون العميد للشؤون الادارية .
مكتب السيد معاون العميد للشؤون العلمية .
الاقسام العلمية
الموارد البشرية
الشؤون العلمية
الدراسات والتخطيط
شعبة ضمان الجودة وتقويم الاداء .
الخدمات الادارية
الاضابير الشخصية
الموما اليهم
الصادرة .

المقدمة

انطلاقاً من المبادئ الدستورية لجمهورية العراق التي تكفل حرية تكوين الجمعيات والنقابات والانضمام إليها، واستناداً إلى القوانين الوطنية ذات العلاقة وفي مقدمتها الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ وقانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥، تؤكد كلية الفنون الجميلة في جامعة الموصل التزامها الراسخ بدعم بيئة عمل قائمة على احترام حقوق الإنسان، وصون الحريات النقابية، وضمان حق جميع الموظفين في التمثيل العادل والدخول في مفاوضات جماعية بناة. وإيماناً بأن الحوار الاجتماعي والتشاور المستمر بين الإدارة وممثلي الموظفين يشكلان حجر الأساس لتحقيق العدالة الوظيفية وتعزيز بيئة عمل مستقرة ومحفزة للإبداع، تأتي هذه السياسة لتحديد الإطار العام للمبادئ والآليات التي تضمن حرية العمل النقابي وحقوق المفاوضات الجماعية، بما يتماشى مع القوانين المحلية والمعايير الدولية وأفضل الممارسات المؤسسية.

الأهداف

تهدف هذه السياسة إلى:

- ١- ضمان احترام حقوق العمل الأساسية لجميع الموظفين دون تمييز.
- ٢- توفير إطار قانوني وتنظيمي لممارسة العمل النقابي والمفاوضة الجماعية داخل الجامعة.
- ٣- تعزيز بيئة عمل قائمة على الحوار والشراكة بين الإدارة والموظفين.

نطاق التطبيق

تسري هذه السياسة على جميع موظفي الجامعة، بما في ذلك:

- ١- الموظفات الإناث.
- ٢- الموظفون الدوليون وغير العراقيين.
- ٣- العاملون بعقود دائمة أو مؤقتة أو جزئية.

المبادئ الأساسية

١- حرية تكوين الجمعيات:

للجميع الحق في إنشاء نقابات أو جمعيات مهنية والانضمام إليها والمشاركة فيها بحرية تامة دون أي تمييز أو تضيق.

٢- حق المفاوضات الجماعية:

تعترف الجامعة بحق الموظفين في التفاوض الجماعي مع الإدارة حول شروط وظروف العمل والأجور والحوافز وساعات العمل وأي مسائل ذات صلة.



٣- عدم التعرض للعقوبة أو التمييز:

يحظر منع أو معاقبة أو مضايقة أي موظف بسبب ممارسته حقه في العمل النقابي أو المفاوضة الجماعية.

٤- الاحترام الكامل للقوانين:

تلتزم الجامعة بتطبيق القوانين الوطنية ذات الصلة وبما لا يتعارض مع المعايير الدولية المصادق عليها.

٥- آليات الحوار:

تعمل الجامعة على تيسير التواصل بين الإدارة وممثلي الموظفين من خلال لجان رسمية أو لقاءات دورية لحل النزاعات وتعزيز التعاون.

إجراءات تفعيل

- ١- تلتزم إدارة الموارد البشرية بنشر هذه السياسة وإتاحتها لجميع الموظفين.
- ٢- توفر الجامعة الدعم اللازم لتأسيس جمعيات أو لجان عمالية وفق الإجراءات القانونية.
- ٣- يتم التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لضمان حماية حقوق المنخرطين في العمل النقابي.
- ٤- تلتزم الإدارة بالرد على طلبات التفاوض الجماعي في إطار زمني معقول.

أحكام ختامية

تعتبر هذه السياسة جزءاً من اللوائح الداخلية للجامعة ويلتزم الجميع بتطبيقها. تحتفظ الجامعة بحق مراجعة هذه السياسة وتحديثها دورياً وفقاً للتطورات القانونية والتنظيمية.

الالتزام والنشر

- تلتزم جميع الجهات ذات العلاقة بتطبيق أحكام هذه السياسة.
- تُنشر هذه السياسة على الموقع الرسمي للجامعة وتُدرج ضمن أدلة السياسات والإجراءات الداخلية لضمان إتاحتها لجميع الأطراف المعنية.

